M.S.A.R
Journal of Media Studies and Research
Vol. (6) , No. (21) , pp. 153–176; E-ISSN: 2308-0728, P-ISSN: 2957-966X
DOI: https://doi.org/10.58564/MSAR

تطور النظم السياسية الحديثة في العراق: دراسة مقارنة بين النظامين الملكي والجمهوري في ضوء المتغير الإعلاميً.

The Development of Modern Political Systems in Iraq: A Comparative Study of the Monarchical and Republican Systems in Light of the Media Variable.

م.د عماد محمد صالح عبد الحسين العصاد [١، *]
جامعة ذي قار -- كلية الاعلام [١، *]

Dr. Emad Mohammed Saleh Al-Assad [*,1]
University of Dhi Qar, College of Media [*,1]

الخلاصة .

يشهد العالم المعاصر تحولات متسارعة في بنية النظم السياسية، ملكية كانت أم جمهورية، مما يستوجب فهم آليات تطورها وأسس استقرارها. يبرز العراق كنموذج محوري لهذا التحول؛ بانتقاله من الملكية إلى الجمهورية عام ١٩٥٨، وهو منعطف ترك آثاراً عميقة في البناء السياسي والاجتماعي. يهدف هذا البحث إلى تحليل تطور النظم الحديثة بمقارنة الإطارين الجمهوري والملكي، مع التركيز على التجربة العراقية كحالة انتقالية فريدة. بالاعتماد على المناهج التاريخية والمقارنة، تخلص الدراسة إلى أن النظامين يختلفان جوهرياً في مصادر الشرعية وآليات تداول السلطة. كما تشير النتائج إلى أن تجربة ما بعد ١٩٥٨ واجهت تحديات بنيوية معقدة في الاستقرار السياسي مقارنة بالمرحلة الملكية. ويرتبط نجاح هذه النظم بتفاعل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في فاعلية المؤسسات. ينتهي البحث بتقديم استنتاجات وتوصيات تهدف إلى بناء نموذج سياسي عراقي أكثر استقراراً واستدامة.

ABSTRACT

the contemporary world is witnessing rapid transformations in political structures, whether monarchical or republican, necessitating a deep understanding of their evolutionary mechanisms and stability. iraq represents a pivotal model for this transition, shifting from a monarchy to a republic in 1958—a turning point with profound socio-political impacts. this research analyzes modern political systems by comparing republican and monarchical frameworks, focusing on the iraqi experience as a unique transitional case. utilizing historical and comparative methodologies, the study concludes that these systems differ fundamentally in sources of legitimacy and power transfer. findings indicate that the post-1958 era faced greater structural challenges regarding stability than the monarchical period. ultimately, political effectiveness depends on internal and external factors. the research offers recommendations to build a more stable and sustainable iraqi political model.

الكلمات المفتاحية:

النظم السياسية الحديثة، النظام السياسي، النظام الجمهوري، النظام الملكي، التحول السياسي

Keywords:

Modern Political Systems, Political System, Republican System, Monarchical System.

Received	Accepted	Published online
استلام البحث	قبول النشر	النشر الإلكتروني
2/9/2025	7 /1/2026	15/3/2026

*Corresponding Author Email : * Emad.alassad@utq.edu.iq

المقدمة:

يشهد العالم في العقود الأخيرة تحولات واسعة في طبيعة النظم السياسية وآليات عملها، سواء في الدول التي تتبنى النموذج الجمهوري أو تلك التي تعتمد النظام الملكي، وتُعد دراسة هذه النظم ضرورة لفهم كيفية تشكل السلطة ومصادر الشرعية، ودور المؤسسات الدستورية في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، ورغم أن كلا النموذجين يندرجان ضمن الإطار العام للدولة الحديثة، فإنهما يختلفان في البنية الدستورية، وفي طريقة توزيع السلطات، وفي طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، الأمر الذي يجعل المقارنة بينهما ذات أهمية علمية وعملية كبيرة.
ويمثل العراق نموذجاً مركزياً لدراسة التحول بين النظم السياسية، إذ شهد انتقالاً جذرياً من الملكية الدستورية إلى النظام الجمهوري عقب ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨. ولم يكن هذا التحوّل مجرد تغيير في شكل الحكم، وإنما كان نقطة مفصلية أعادت تشكيل بنية الدولة ومؤسساتها، وأثرت في مسارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي على مدى عقود، ومن هنا تنبع أهمية دراسة التجربتين الملكية والجمهورية في العراق من أجل فهم أعمق لأثر طبيعة النظام السياسي على الأداء المؤسسي، وعلى مستوى الاستقرار والمشاركة السياسية، وعلى بناء الدولة الحديثة.

وقد اشتمل البحث على فصول عدة، منها الفصل التمهيدي، وأربعة فصول في الإطار النظري، وهي: مفهوم النظام السياسي وتطور النظم السياسية وأنواعها، والفصل الثاني الذي تضمن تطور النظام السياسي في العراق ١٩٢١ إلى ١٩٥٨م، والفصل الثالث وهو يشمل الفترة الواقعة بين ١٩٥٨ وحتى الوقت الراهن، والفصل الرابع الذي اشتمل على الدراسة المقارنة بين النظامين الملكي والجمهوري في العراق، كما تضمن النتائج والخاتمة والتوصيات للدراسات المستقبلية.

وتسعى الدراسة إلى تحليل تطور النظم السياسية الحديثة من خلال مقارنة شاملة بين النموذجين الجمهوري والملكي، وتسليط الضوء على التجربة العراقية بوصفها حالة تطبيقية تعكس التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية في صياغة النظام السياسي. ويأتي هذا البحث ليقدم قراءة تحليلية تحاول استكشاف مسارات التطور السياسي في العراق، وتقييم خصائص كل مرحلة، واستخلاص الدروس التي يمكن الإفادة منها في بناء نموذج سياسي أكثر توازناً وفعالية في المستقبل.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولا: مشكلة البحث:

تُعدّ دراسة تطوّر النظم السياسية الحديثة من الموضوعات المحورية في العلوم السياسية، لما لها من أهمية في تفسير طبيعة الدولة وآليات اشتغالها ومصادر شرعيتها، وتبرز المشكلة بصورة أوضح عند مقارنة النموذجين الجمهوري والملكي، إذ إنّ كلاً منهما يستند إلى أسس دستورية وتاريخية وثقافية مختلفة، ويعتمد أنماطاً متباينة في تنظيم السلطة وتوزيعها، وفي تحديد العلاقة بين المؤسسات السياسية والمجتمع، ومع أنّ الأدبيات السياسية توفّر تعريفات واسعة لهذين النظامين، فإنّ الفروق الدقيقة بينهما ، خصوصاً في السياقات الانتقالية ـ ما تزال بحاجة إلى دراسة معمّقة تربط بين النظرية والتطبيق.

وتتجلى هذه المشكلة بصورة أكبر في الحالة العراقية، التي تُعدّ من أبرز التجارب السياسية في المنطقة العربية، بحكم انتقالها المفاجئ من نظام ملكي دستوري (١٩٢١–١٩٥٨) إلى نظام جمهوري عقب ثورة ١٩٥٨. ولم يكن هذا الانتقال مجرد تبدّل في شكل الحكم، وإنما كان نقطة تحول مفصلية أعادت صياغة مؤسسات الدولة، وطبيعة الشرعية، وموازين القوى داخل المجتمع، ومسار الاستقرار السياسي. وقد رافق هذا التحوّل تعاقب أنماط مختلفة من الحكم الجمهوري، تراوحت بين الحكم العسكري، والسلطوي الحزبي، ثم النظام البرلماني التعددي بعد عام ٢٠٠٣، مما أضفى تعقيداً إضافياً على فهم طبيعة تطوّر النظام السياسي العراقي.

ورغم وجود دراسات عديدة تناولت كل مرحلة من مراحل التاريخ السياسي العراقي بشكل منفصل، إلا أنّ هناك ندرة واضحة في الدراسات التي تعالج التجربتين الملكية والجمهورية في إطار مقارن شامل ومتعمّق يربط بين النظرية السياسية والسياق التاريخي والاجتماعي. كما أنّ معظم الدراسات ركّزت على الأحداث السياسية الكبرى دون تحليل بنيوي معمّق لمصادر الشرعية، وميكانيزمات تداول السلطة، ومدى فعالية المؤسسات، والعوامل الداخلية والخارجية التي شكلت مسار كل من النظامين.

ومن هنا تتبلور مشكلة البحث في محاولة الكشف عن كيفية تطوّر النظم السياسية الحديثة من خلال النموذجين الجمهوري والملكي، والوقوف على الفروق الجوهرية بينهما، مع إبراز انعكاسات ذلك على التجربة العراقية عبر مرحلتيها الملكية والجمهورية. وتتمحور المشكلة البحثية في السؤال الرئيس الآتي:

كيف تطوّرت النظم السياسية الحديثة، وما الفروق الجوهرية بين النظامين الجمهوري والملكي، وما مدى انعكاس ذلك على التجربة السياسية العراقية منذ تأسيس الدولة الحديثة عام ١٩٢١ وحتى الوقت الحاضر؟

ثانيا: تساؤلات البحث:

تنبثق أسئلة البحث من الحاجة إلى تحليل التطور الذي شهدته النظم السياسية الحديثة، وفهم الفوارق البنيوية والوظيفية بين النظامين الجمهوري والملكي، مع ربط ذلك بالتجربة العراقية. وتشكّل هذه الأسئلة إطاراً عاماً يوجّه مسار الدراسة، ويحدّد جوانب التحليل النظرية والتطبيقية. ويمكن تفصيلها على النحو الآتي:

١- ما مفهوم النظم السياسية الحديثة؟ وما محدداتها الأساسية؟.

ينطلق هذا السؤال من ضرورة بناء قاعدة مفاهيمية واضحة تحدد طبيعة النظام السياسي وعناصره ووظائفه، والعوامل التي تميّز النظم الحديثة عن النظم التقليدية، ففهم المفهوم وحدوده يساعد على وضع إطار نظري تستند إليه المقارنة بين النظامين الملكي والجمهوري، كما يساهم في تفسير اختلاف آليات اشتغال السلطة بين الدول.

٢- ما لكل من النظام الخصائص النظرية والعملية الجمهوري والنظام الملكي؟.

يهدف هذا السؤال إلى تحليل النموذجين من حيث الأسس الدستورية، ومصادر الشرعية السياسية، وآليات تداول السلطة، وشكل العلاقة بين السلطات الثلاث، وطبيعة المشاركة السياسية

واتخاذ القرار، ويساعد التحليل في تقديم صورة مقارنة دقيقة، تُبرز أوجه التفاعل بين النظرية والتطبيق في كلا النظامين.

٣- كيف تطوّر النظام السياسي الملكي في العراق قبل عام ١٩٥٨؟.

يتناول السؤال المرحلة الملكية بوصفها الأساس الذي شُيّدت عليه الدولة العراقية الحديثة، بما فيها من مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية وتحالفات سياسية وتحديات داخلية وخارجية، كما يستهدف تحليل مدى نجاح النظام الملكي في بناء دولة مستقرة ومؤسسية قبل سقوطه عام ١٩٥٨.

٤- كيف تطوّر النظام الجمهوري في العراق بعد عام ١٩٥٨؟.

يسعى السؤال إلى دراسة المراحل المتتالية للنظام الجمهوري، بدءاً من حكم عبد الكريم قاسم، مروراً بفترة البعث، وصولاً إلى النظام التعددي بعد ٢٠٠٣، ويركّز السؤال على التغييرات الجذرية التي شهدتها الدولة من حيث بنية السلطة وأدوار المؤسسات وتشكل الشرعية وطبيعة الاستقرار السياسي.

٥- ما أوجه المقارنة بين التجربتين (الملكية والجمهورية) في العراق من حيث الشرعية والمشاركة السياسية والاستقرار والعلاقة بين السلطات؟

يعالج هذا السؤال جوهر الدراسة، إذ يهدف إلى إجراء مقارنة موضوعية بين تجربتين مختلفتين تماماً رغم وقوعهما على أرضية اجتماعية وجغرافية واحدة. وتشمل المقارنة تحليل الأداء المؤسسي، ومستوى المشاركة السياسية ومدى القدرة على تحقيق الاستقرار وطبيعة توزيع السلطات.

٦- كيف يمكن الاستفادة من التجربتين في بناء نموذج سياسي أكثر استقراراً في العراق مستقبلاً؟

يستهدف السؤال استشراف المستقبل اعتماداً على تحليل الماضي والحاضر. وهو يسلط الضوء على الدروس المستفادة من كل تجربة، والفرص التي يمكن البناء عليها، والعقبات التي ينبغي تجاوزها من أجل تطوير نموذج سياسي مستدام يحافظ على الاستقرار ويعزّز فعالية المؤسسات.

ثالثا: فرضيات البحث:

تستند فرضيات البحث إلى الإطارين النظري والتاريخي للنظم السياسية، وإلى طبيعة التطور السياسي الذي شهده العراق خلال مرحلتي الملكية والجمهورية، وتمثل هذه الفرضيات توقعات علمية تسعى الدراسة إلى اختبارها والتحقق منها من خلال التحليل المقارن والمنهجي.

ويمكن تفصيلها على النحو الآتي:

١- تختلف أسس الشرعية وآليات تداول السلطة بين النظامين الجمهوري والملكي، مما يؤدي إلى تباين واضح في الأداء السياسي لكل منهما.

تقوم هذه الفرضية على أساس أن الشرعية السياسية في النظام الملكي غالباً ما تستند إلى الإرث التاريخي والقبول الاجتماعي والدستوري، بينما تعتمد في النظام الجمهوري على الإرادة الشعبية

التي تُعبّر عنها الانتخابات، أو على شرعية ثورية أو أيديولوجية في بعض الحالات.
هذا التباين في مصادر الشرعية ينعكس مباشرة على كيفية توزيع السلطة، وعلى دور المؤسسات، وعلى إمكانية تحقيق الاستقرار السياسي، مما يجعل أداء كل نظام مختلفاً عن الآخر بشكل جوهري.

٢- واجه النظام الجمهوري في العراق تحديات بنيوية أكبر مقارنة بالنظام الملكي، خصوصاً في ما يتعلق بقضايا الاستقرار السياسي وبناء المؤسسات.

تستند هذه الفرضية إلى أنّ التحوّل المفاجئ عام ١٩٥٨ نحو النظام الجمهوري لم يكن مصحوباً ببناء مؤسسات راسخة أو تأسيس منظومة سياسية متوازنة، بل اتسمت المرحلة بطغيان الصراع على السلطة والتغييرات المتكررة في بنية النظام.

وعلى خلاف ذلك، فإن النظام الملكي رغم محدودياته، أظهر درجة أعلى من الاستقرار النسبي واستمرارية المؤسسات الدستورية، مما يشير إلى أنّ الجمهورية واجهت تحديات عميقة في ترسيخ قواعد الحكم الرشيد.

٣- يرتبط تطور النظم السياسية في العراق- سواء في مرحلتي الملكية أو الجمهورية- بمجموعة من العوامل الداخلية (الاجتماعية والاقتصادية) والعوامل الخارجية (الإقليمية والدولية).

تنطلق هذه الفرضية من حقيقة أنّ الدولة العراقية منذ تأسيسها عام ١٩٢١ شهدت تأثيرات مباشرة من طبيعة التكوين الاجتماعي المتنوع، ومن البنية القبلية والطائفية، ومن الظروف الاقتصادية التي أثرت في شكل السلطة وأدائها.

إضافة إلى ذلك، لعبت القوى الإقليمية والدولية دوراً مؤثراً في صياغة المسار السياسي للدولة في كلتا المرحلتين، سواء من خلال الدعم أم الضغط أو التدخل المباشر، مما يجعل فهم تطور النظام السياسي العراقي أمراً مرتبطاً بهذه العوامل المزدوجة.

رابعا: أهداف البحث:
تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والمنهجية التي تهدف إلى بناء فهم شامل لتطور النظم السياسية الحديثة وموقع التجربة العراقية ضمن هذا الإطار.

وتشمل الأهداف ما يأتي:

١- تحليل التطور التاريخي للنظم السياسية الحديثة وتفسير العوامل التي أسهمت في تشكلها وتطورها.

يركز الهدف على تتبع المسار التاريخي للنظم السياسية منذ نشوء الدولة الحديثة وحتى الوقت الحاضر، مع التوقف عند التحولات الكبرى التي أعادت تشكيل مفهوم السلطة ومصادر الشرعية وآليات الحكم، ويسعى هذا التحليل إلى بيان كيف أسهمت التطورات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في إعادة صياغة بنية النظام السياسي.

٢- التعرف إلى الفروق الجوهرية بين النظام الجمهوري والنظام الملكي من حيث الأسس النظرية والبنية الدستورية وآليات ممارسة السلطة.

يهدف هذا الهدف إلى بناء مقارنة علمية بين النموذجين من خلال دراسة خصائص كل منهما، مثل مصادر الشرعية، أنماط القيادة، العلاقة بين السلطات، طبيعة المشاركة السياسية، والأطر القانونية المنظمة للحكم. ويسهم ذلك في توضيح نقاط القوة والضعف في كل نموذج، وإبراز اختلافاتهما البنيوية والوظيفية.

٣- دراسة وتحليل التجربة السياسية العراقية خلال مرحلتي الملكية والجمهورية، وتفسير العوامل التي أثرت في تطور كل منهما.

يتضمن هذا الهدف دراسة معمقة للمرحلة الملكية (١٩٢١–١٩٥٨) وما اتسمت به من مؤسسات دستورية وتحديات سياسية، ثم الانتقال إلى تحليل المرحلة الجمهورية بما شهدته من تغيرات سياسية كبرى وتحوّلات في بنية السلطة. ويسعى الهدف إلى فهم ديناميكية التحول بين النظامين، وتأثير هذا الانتقال في استقرار الدولة وأدائها.

٤- تقييم مستوى الشرعية والمشاركة السياسية والاستقرار في المرحلتين الملكية والجمهورية، وتحليل أداء المؤسسات في كل منهما.

يهدف الهدف إلى مقارنة فاعلية المؤسسات السياسية ودورها في تعزيز الاستقرار السياسي، ومدى قدرة كل مرحلة على توفير مسارات قانونية ودستورية لتداول السلطة وتحقيق التمثيل السياسي، ويشمل ذلك دراسة مدى قدرة النظامين على بناء مؤسسات مستقلة وفعّالة، وعلى التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية.

٥- استخلاص الدروس والمقاربات التي يمكن الإفادة منها في بناء نموذج سياسي مستقر وفعّال للعراق مستقبلاً.

يسعى الهدف إلى استثمار نتائج التحليل المقارن بين النظامين من أجل تقديم مقترحات عملية للمستقبل، مع التركيز على سبل تعزيز الاستقرار السياسي، وتقوية المؤسسات، وتحقيق التوازن بين السلطات، ويمثل الهدف الجانب التطبيقي للبحث الذي يمكن أن يفيد صانعي القرار والباحثين والمهتمين بإصلاح النظام السياسي العراقي.

خامسا: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يسعى إلى تقديم فهم عميق وشامل لتطور النظم السياسية الحديثة، مع التركيز على التجربة العراقية كمثال حي للتغير والتحول السياسي، وتتجلى أهمية البحث من جانبين رئيسيين: علمي وعملي.

١- **الأهمية العلمية:** يستند البحث إلى الإطار النظري والدراسات السابقة حول النظم السياسية، ويهدف إلى إثراء المعرفة العلمية بمقارنة معمقة بين النظام الجمهوري والنظام الملكي، ومن خلال تحليل التجربة العراقية، يقدم البحث إسهاماً جديدا في فهم:

- كيفية تشكل النظام السياسي وتطوره في سياق تاريخي محدد.

- العلاقة بين مصادر الشرعية وآليات تداول السلطة وأثرها في الاستقرار السياسي.

- تأثير العوامل الداخلية (الاجتماعية والاقتصادية) والخارجية (الإقليمية والدولية) في مسار الدولة.

وبذلك يسهم البحث في توسيع قاعدة المعرفة حول النظم السياسية الحديثة ويتيح إطاراً للمقارنات المستقبلية مع تجارب دولية أخرى، كما يعزز قدرة الباحثين على الربط بين النظرية والتطبيق في دراسة التحولات السياسية.

٢- **الأهمية العملية:** يكتسب البحث أهمية عملية ملموسة تتعلق بصانعي القرار والمختصين في تطوير السياسات والمؤسسات السياسية، فمن خلال دراسة التجربة العراقية وتحليل نقاط القوة والضعف في النظامين الملكي والجمهوري، يمكن الاستفادة من الدروس المستخلصة لتحقيق عدة أهداف:

- تعزيز استقرار الدولة من خلال تطوير آليات تداول السلطة ومؤسسات الحكم.

- تحسين المشاركة السياسية ودمجها ضمن إطار مؤسسي فعال.

- تقديم توصيات عملية لصياغة نموذج سياسي مستقر يتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية، ويقلل من المخاطر التي تهدد استدامة الدولة.

وبالتالي، لا تقتصر أهمية البحث على البُعد الأكاديمي، وإنما تمتد إلى إمكانية تطبيق نتائجه في تحسين الأداء السياسي، وبناء مؤسسات قوية ومستقرة، وتحقيق التوازن بين السلطات، بما يعزز التنمية السياسية والاجتماعية في العراق.

سادسا: حدود البحث:

تعدّ حدود البحث جزءاً أساسياً من أي دراسة علمية، لأنها تساعد على تحديد نطاق الدراسة، وترسيخ وضوح الموضوع، وتوضيح ما يمكن وما لا يمكن تغطيته، بما يضمن دقة النتائج وموثوقيتها. وقد تم تحديد حدود هذا البحث وفق ثلاثة أبعاد رئيسية: زمنية، ومكانية، وموضوعية.

١- الحدود الزمنية:

يغطي البحث الفترة الزمنية منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، مع بداية النظام الملكي، وحتى الوقت الحاضر، ويركز البحث على التحولات السياسية الرئيسية خلال هذه الفترة، بما في ذلك:

- مرحلة الملكية الدستورية (١٩٢١- ١٩٥٨)، التي شهدت تأسيس المؤسسات الملكية وبناء الدولة الحديثة، وتهيئة الأسس الدستورية للسلطة.

- مرحلة الجمهورية (١٩٥٨- الوقت الحاضر)، التي شملت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، حكم عبد الكريم قاسم، حكم حزب البعث، وفترة ما بعد ٢٠٠٣ وما تلاها من تحولات سياسية ودستورية.

- هذا التحديد الزمني يتيح فحص التطورات السياسية الكبرى وتأثيرها على البنية السياسية والاجتماعية في العراق، دون الخروج عن الإطار الزمني المنطقي للدراسة.

٢- الحدود المكانية:

ينحصر نطاق البحث في الدولة العراقية وحدودها الجغرافية منذ تأسيسها، بما في ذلك جميع المحافظات والمناطق التي أثرت في تشكيل النظام السياسي، سواء خلال المرحلة الملكية أو الجمهورية، ويركز البحث على السياق الداخلي للعراق، مع مراعاة تأثير العوامل الخارجية (الإقليمية والدولية) على النظام السياسي، لكن دون التوسع في دراسة التجارب السياسية للدول الأخرى بشكل مباشر، باستثناء المقارنات المرجعية الضرورية لدعم التحليل.

٣- الحدود الموضوعية:

يقتصر البحث على دراسة النظام الملكي والنظام الجمهوري في العراق وتحليل تطورهما مقارنةً من حيث:

- الشرعية السياسية ومصادرها.

- المشاركة السياسية ومستوى التمثيل الشعبي.

- الاستقرار السياسي وأداء المؤسسات.

- توزيع السلطات وعلاقة السلطة التنفيذية بالتشريعية والقضائية.

ويستبعد البحث القضايا الاقتصادية والاجتماعية العامة غير المرتبطة مباشرة بالنظام السياسي، كما لا يتناول بالتفصيل التجارب الحزبية أو الاجتماعية التي لم تؤثر بشكل مباشر في البنية السياسية أو الشرعية.

من خلال هذه الحدود، يضمن البحث التركيز على الموضوع الرئيس بشكل متماسك، وتقديم تحليل دقيق وموثوق لمرحلتين أساسيتين في تطور النظام السياسي العراقي، مع توفير إطار واضح للنتائج والاستنتاجات.

المبحث الثاني: النظم السياسية الحديثة وتطور النظام السياسي في العراق

أولا: النظم السياسية الحديثة

تتطلب دراسة النظم السياسية الحديثة تتطلب فهم البنية المؤسسية للدولة وآليات الحكم المختلفة، بما يشمل توزيع السلطات والعلاقات بين الدولة والمجتمع، ويعدّ الإطار النظري أساساً لتحليل التجربة السياسية، وخصوصاً عند دراسة مقارنة بين النظام الملكي والنظام الجمهوري في العراق. تشير الدراسات إلى أنّ الفهم الدقيق للنظام السياسي يتيح تقييم الشرعية والاستقرار ومستوى المشاركة السياسية في الدولة[١].

يتناول الفصل تعريف النظام السياسي وتطور النظم السياسية عبر التاريخ وأنواع النظم وأسس والنظامين الملكي والجمهوري وخصائصهما، ويعدّ التحليل أداة منهجية تمكن الباحث من تقييم

---

(١) محمد صفي الدين خربوش، مقدمة في النظم السياسية، (د.ت)، متاح على: https://arabicpdfs.com .

التجربة السياسية العراقية منذ تأسيس الدولة الحديثة عام ١٩٢١ وحتى الوقت الحاضر، مع التركيز على الاختلافات الأساسية بين الملكية والدولة الجمهورية.

بالإضافة إلى ذلك، يساعد الفصل في الربط بين النظرية والممارسة العملية، حيث توفر المعايير المفاهيمية المقارنة إمكانية دراسة تأثير النظم على استقرار الدولة وشرعيتها وتوزيع السلطات، وهذا النهج يوضح طريقة استخدام تحليل التجارب التاريخية الحديثة، مثل تجربة العراق، واستخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها في بناء نظام أكثر استقراراً وفعالية.

١- مفهوم النظام السياسي:

النظام السياسي يُعرف بأنّه الإطار الذي تنظم من خلاله الدولة السلطة وتُمارس فيه السياسات العامة، بما يشمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ويصف خربوش النظام السياسي بأنه " الجزء من ذلك الجزء من النظم الاجتماعية الذي يضم مؤسسان نع القرار العام أو التأثير عليه"(١).

هذا التعريف يوضح أن النظام السياسي نظام متكامل يشمل التفاعل بين مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والقوانين التي تحكم سلوك الأفراد والجماعات، كما أنّ الشرعية السياسية تُكتسب من والدستور وقدرة النظام على كسب قبول المواطنين وتحقيق المشاركة الفاعلة في العملية السياسية.

و"النظام السياسي هو مجموعة من التداخلات أو التفاعلات المستمرة في مجموعة سياسي معينة"(٢).

من هذا المنطلق، يصبح النظام السياسي أداة لتحليل فعالية الدولة، بما في ذلك توزيع السلطات، استقرار الحكم والمشاركة الشعبية، ويوفر ذلك المفهوم الأساس لفهم كيفية مقاربة المقارنة بين النظام الملكي والنظام الجمهوري في العراق، من حيث شرعيتهما واستجابتهما لمطالب المجتمع.

٢- تطور النظم السياسية:

شهدت النظم السياسية تطورات كبيرة منذ العصور القديمة، من الحكم الفردي أو الوراثي، وصولاً إلى النظم المؤسسية الحديثة التي تشمل الملكيات الدستورية والجمهوريات، ويوضح ثابت أنّ النظم السياسية "تعد من أقدم فروع المعرفة السياسية قد تناولها أفلاطون الفيلسوف اليوناني القديم في كتاباته معتمداً على التحليل المنطقي الشكلي دون الواقعي لتصوير نظام الحكم الأمثل من وجهة نظره"(٣).

و"إنّ النظم السياسية لا تؤدي مهامها في فراغ، بل في إطار محيط أو بيئة تتضمن مجموعة من العوامل التي تضطلع في تحديد طبيعة النظام السياسي والعلاقة بين مؤسساته وطريقة صنع القرار"(٤).

يُمكن القول: إنّ دراسة تطور النظم السياسية توفر قاعدة لفهم تحديات الانتقال الديمقراطي والنجاح أو الفشل النسبي للنظم المختلفة، وهو أمر جوهري عند تقييم النظامين الملكي والجمهوري في العراق.

---

(١) محمد صفي الدين خربوش، مرجع سابق، ص٤، (د.ت)، متاح على: https://arabicpdfs.com .

(٢) حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستور المقارنة، (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦م)، ص٢٠.

(٣) عادل ثابت، النظم السياسية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧م)، ص١٣.

(٤) محمد صفي الدين خربوش، مرجع سابق، ص٦، (د.ت)، متاح على: https://arabicpdfs.com .

٣- أنواع النظم السياسية:

تصنف النظم السياسية عادةً إلى أنواع عدة رئيسة، أبرزها:

١- **النظام الملكي:** يعتمد على الوراثة في تولي السلطة، وقد يكون مطلقاً أو دستورياً، في الملكية الدستورية، يشارك الملك في السلطة مع مؤسسات أخرى، مثل البرلمان والحكومة، وذكر الدكتور فاضل حسين عن العراق:" عندما نذكر النظام الملكي والعهد الملكي لا نقصد رئاسة الدول أي الملك أو من ينوب عنه حسب، بل نقصد النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي ومن يؤيده أو يرتبط به داخل العراق وخارجه"[١].

٢- **النظام الجمهوري:** يستند على مبدأ تمثيل الشعب، حيث يتم انتخاب القيادة بشكل دوري، ويُضمن فصل السلطات لضمان الشفافية والمساءلة، ويتمتع المواطنون بحق المشاركة في صنع القرار، سواء عبر الانتخابات أم المؤسسات الحزبية[٢]، وفي العراق "هو رئيس الدولة العراقية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو نفسه رئيس مجلس قيادة الثورة ويتولى السلطة التنفيذية مباشرة أو بمساعدة نوابه ووزرائه"[٣].

٣- **الأنظمة المختلطة:** تجمع بين عناصر من الملكية الدستورية والجمهورية البرلمانية، لتحقيق توازن بين الاستقرار والمرونة المؤسسية[٤].

هذه التصنيفات تُعدّ مرجعاً مهماً لمقارنة النظم السياسية وتقييم التجربة العراقية، خصوصاً عند دراسة الفروق بين الملكية والجمهورية.

ثانيا: تطور النظام السياسي في العراق - المرحلة الملكية (١٩٢١–١٩٥٨):

١- نشوء النظام الملكي في العراق:

بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية، دخلت مناطق العراق تحت الانتداب البريطاني، وهو ما خلق الظروف لتأسيس دولة عراقية حديثة، وتم اختيار فيصل الأول ملكاً للعراق من خلال استفتاء شكلي عام ١٩٢١م، "وأسفرت نتيجة التصويت العام عن حوالي ٩٧% لصالح الأمير فيصل، وأقيمت حفلة التتويج في ٢٣ آب ١٩٢١ في ساحة الديوان الحكومي العثماني"[٥]، وهو ما منح النظام الملكي شرعية أولية على الصعيد السياسي، ويمثل هذا التحول بداية تجربة الدولة الحديثة في العراق، والتي اعتمدت على مؤسسات دستورية رسمية تضم البرلمان والحكومة والملك، في إطار يدمج بين السلطة التقليدية والمؤسسات الحديثة.

إلا أنّ تأسيس الدولة لم يكن خالياً من التحديات؛ إذ كان تأثير الانتداب البريطاني كبيراً، وأثّر في توزيع السلطات واتخاذ القرارات السياسية، وهذا المزيج بين السلطة المحلية والتدخل الخارجي شكّل خاصية مميزة للنظام الملكي، حيث كان الاستقرار السياسي مرتبطاً بقدرة الملك على موازنة الضغوط الداخلية والخارجية، و"تحدى الملك فيصل سلطة الانتداب البريطاني ووجه لها ضربة قوية، رغم أنّ المندوب السامي قد طلب منه الوقوف إلى جانب الوزارة"[٦] ، وتعد هذه

---

(١) فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، (بغداد: مكتبة آفاق عربية، د.ت)، ص٦.

(٢) المرجع نفسه، ص٨.

(٣) عادل ثابت، مرجع سابق، ص٢٦٩.

(٤)المرجع نفسه، ص٢٢.

(٥) محمد مظفر الأدهمي، العراق: تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠–١٩٣٢، (بغداد: مكتبة الذاكرة، ٢٠٠٩م)، ص٦٨.

(٦)المرجع نفسه، ص٧٨.

المرحلة تأسيسية لفهم العلاقة بين الشرعية الدستورية والواقع العملي في العراق، وهو أمر جوهري لمقارنة النظام الملكي بالنظام الجمهوري اللاحق.

٢- إصدار الدستور العراقي ١٩٢٥ وتأسيس النظام الدستوري:

أصدرت الحكومة العراقية الدستور الأول عام ١٩٢٥، المعروف بـالقانون الأساسي، وهو حجر الزاوية في تأسيس النظام الملكي الدستوري في العراق، نص الدستور على أنّ العراق دولة مستقلة ذات سيادة، وأنّ الملكية دستورية وراثية، مع وجود حكومة وبرلمان لتنظيم السلطة، ووفقًا للدستور، يشكل البرلمان من مجلسين: مجلس النواب المنتخب ومجلس الأعيان المعين من الملك، فيما تتولى الحكومة (الوزارة) تنفيذ السياسات ومحاسبة البرلمان، وهذه البنية تهدف إلى تحقيق التوازن بين السلطة التنفيذية والتشريعية وضمان مشاركة محدودة للشعب في صنع القرار، وقد تبنى الدستور نموذج النظام البرلماني عبر تحديد العلاقة بين الملك والسلطة التنفيذية والبرلمان، ووضع قواعد المسؤولية الوزارية والفصل النسبي بين السلطات[١].

ثالثا: تطور النظام السياسي في العراق - المرحلة الجمهورية من (١٩٥٨ حتى الوقت الحاضر)

١- سقوط الملكية وبداية الجمهورية:

شهد العراق في ١٤ يوليو ١٩٥٨ انقلاباً عسكرياً أنهى الملكية وأعلن قيام الجمهورية العراقية، وهذا التحول جاء نتيجة عوامل سياسية واجتماعية عميقة، منها: ضعف الشرعية الشعبية للملكية ونفوذ القوى الأجنبية، وتنامي المطالب الشعبية بالإصلاح والتحديث، وتأسست الجمهورية على مبدأ تمثيل الشعب، إذ أصبحت السيادة للشعب مباشرة عبر المؤسسات الجمهورية، مع فصل السلطات بين التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومع ذلك، واجه النظام الجديد تحديات كبيرة، أبرزها السيطرة العسكرية على السياسة، الانقلابات المتكررة، والتدخلات الخارجية، خصوصًا في سياق الحرب الباردة والتنافس الإقليمي، [٢]. وهذا التحول شكل بداية تجربة جديدة، حيث حاولت الدولة بناء مؤسسات سياسية حديثة تختلف عن الشكل الوراثي للملكية، مع التركيز على الانتخابات والأحزاب السياسية وتوسيع المشاركة الشعبية، رغم محدوديتها في بعض الفترات، و "لعلّ أول حدث يلفت النظر في المجال السياسي هو تغيير نظام الحكم في الدولة العراقية من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري وتحرير العراق من الهيمنة الاستعمارية المتمثلة بالاحتلال البريطاني الذي كبل العراق بقيود المعاهدات والاتفاقيات طويلة الأمد" [٣].

٢- طبيعة النظام الجمهوري في العراق:

تبنت الجمهورية العراقية شكل حكم مركزي بعد عام ١٩٥٨، حيث أصبح الرئيس رأس الدولة والحكومة في بعض الفترات، خصوصاً أثناء حكم عبد الكريم قاسم (١٩٥٨- ١٩٦٣)، وتم تصميم النظام الجمهوري لإلغاء تأثير العشائر والنفوذ الملكي وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، مع اعتماد مؤسسات تنفيذية وتشريعية تمثل الشعب، و"كانت أولى إصدارات حكومته هو دستور الجمهورية العراقية المؤقت، والذي أعلن رسمياً في السابع والعشرين من تموز ١٩٥٨، وقد

---

(١) حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستور المقارنة، (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦م)، ص١١٢.

(٢) قحطان حميد كاظم العنبكي، تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩١٤–١٩٦٨م، (ديالى: جامعة ديالى، ٢٠١٦م)، ص٦٠.

(٣) سالم هاشم عباس أبو دله، السياسة الداخلية لحكومة عبد الكريم قاسم (١٩٥٨–١٩٦٣)، (مجلة جامعة أهل البيت، العدد ٣٤، د.ت)، ص٥٥٠.

تضمن مبادئ أقرّت معظمها لأول مرة في تاريخ العراق الحديث، فنص على أنّ الشعب هو مصدر السلطات، وأنّ القوات المسلحة هي ملك للشعب العراقي ومهمتها حماية سيادة البلاد وسلامة أراضيه." [١].

٣- المؤسسات السياسية وتغيراتها عبر العهود (قاسم، البعث، ما بعد ٢٠٠٣):

تغيّرت المؤسسات السياسية العراقية بشكل ملحوظ عبر العهود الجمهورية، فحكم عبد الكريم قاسم (١٩٥٨- ١٩٦٣)، وتم تأسيس مؤسسات الدولة على مبادئ اشتراكية وتوسيع المشاركة الشعبية مع تأسيس البرلمان والمؤسسات الحكومية، وحكم حزب البعث (١٩٦٨- ٢٠٠٣)، [٢]. تحول النظام إلى حزب واحد مركزي، مع تحكم كامل في السلطة التنفيذية والتشريعية، مما قلّل من الشفافية والمساءلة، وزاد من سيطرة الدولة على المجتمع، وما بعد ٢٠٠٣: تأسست مؤسسات دستورية حديثة بعد سقوط صدام حسين، مع دستور ٢٠٠٥ الذي نص على نظام برلماني جمهوري وانتخابات عامة وفصل واضح للسلطات، مع تعزيز المشاركة السياسية للأحزاب والمجتمع المدني، "أول لبنات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، لقد ساعدت أمريكا بعد احتلالها العراق على بناء نظام إسلامي بعنوان لاديمقراطي زائف وتركت الأحزاب السياسية تتصارع لتغليب أحد النموذجين السعودي أو الإيراني"[٣]، وهناك أحزاب كثيرة حاليا في العراق شاركت في انتخابات ٢٠٢١م استناداً لدستور ٢٠٠٥، وقد "عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء نظام سياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣نظاماً هشاً للغاية ليس قائما على أسس قانونية صلبة بل على أساس عرفي كما موجود في لبنان المقسم على أساس كل طائفة لديها نصيب من الحكومة".[٤] وهذا التغير يعكس ديناميكية النظام الجمهوري العراقي، حيث واجهت الدولة تحديات مستمرة لضمان الاستقرار والشرعية والمؤسسات الفاعلة.

رابعا: دور الإعلام في تطور النظم السياسية في العراق (العهد الملكي والجمهوري)

بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى واستباب الامن تحركت جذوة الاستقلال الوطنيين املاً بتحقيق الوعود، التي اطلقها البريطانيون لشعوب المنطقة، وبالرغم من قيام الادارة العراقية، ونشوء الحكم الملكي الى ان ،الادارة البريطانية كانت تشرف، على ما ينشر في الصحف، وكانت تفرض على وزارة الداخلية، التي كانت مسؤولة عن الصحافة سابقاً وهذا يعني، ان الصحافة العراقية كانت حرية نسبية، رهينة بمواقف الرقابة البريطانية ،ويمكن تقسيم الصحف انذاك ، والتي صدرت في تللك الايام الى[٥]:

١. صحف الافراد
٢. صحف الموجهة الى قطاعات محددة
٣. صحف الاحزاب والمنظمات: ففي ٣ أيلول ١٩٢٢ تأسس الحزب الحر العراقي ، واصدر جريدة اسمها العاصمة

---

(١) سالم هاشم عباس أبو دله، السياسة الداخلية لحكومة عبد الكريم قاسم (١٩٥٨–١٩٦٣)، (مجلة جامعة أهل البيت، العدد ٣٤، د.ت)، ص٥٥٣.

(٢) بنادي محمد الطاهر، عبد الكريم قاسم ودوره في بناء الدولة العراقية إبان العهد الجمهوري (١٩٥٨–١٩٦٣)، (بسكرة – الجزائر: مجلة دفاتر المخبر، جامعة محمد خيضر، المجلد ١٤، عدد جوان، ٢٠١٩م)، ص٥٥.

(٣) فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، (بغداد: مكتبة آفاق عربية، د.ت)، ص٥٨١.

(٤)المرجع نفسه، ص٥٨١- ٥٨٣.

(٥) فائق بطي، صحافة العراق :تاريخها وكفاح اجيالها، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٦٨م)، ص٥٥

وفي ٢٥/ ٧ / ١٩٢٥ تأسس حزب الشعب في بغداد ،واصدر جريدة الشعب ، وهذه اول جريدة، تنشر على ترويستها على انها لسان حال الشعب العراقي، اما في ٢٠ ايار ١٩٢٨ اسس عبدالمحسن السعدون حزباً، اسمه حزب التقدم، وبعد ثلاث سنوات من تأسيسه ، اسس جريدة اسمها اللواء ثم تعطلت بعد ايام ، فأصدر بدلاً منها جريدة اسمها جريدة التقدم، وتوقفت هذه الجريدة عام ١٩٢٩ بعد ان اقدم رئيس الحزب على الانتحار.

وعند نشوب الحرب العالمية عام ١٩٣٩ ، توقفت معظم الاحزاب السياسية عن العمل ، بأمر من الحكومة، وتوقفت معها معظم الصحف الناطقة باسمها، لكن الحكومة منحت عدة امتيازات ، لإصدار الصحف والمجلات اثناء الحرب العالمية الثانية.([1])

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، انبثقت الحياة الحزبية من جديد ، في بداية عام ١٩٤٦

وفي ذلك العام، ظهرت مجموعة من الاحزاب السياسية التي اصدرت صحفاً وهي[2] :

١.الحزب الوطني الديمقراطي ، الذي اصدر الاهالي وصوت الاهالي ونداء الاهالي

٢.حزب الاستقلال ، الذي اصدر صحيفتي لواء الاستقلال وصدى الاستقلال

٣.وحزب الاحرار ، واصدر جريدة الاحرار

٤.حزب الاتحاد الوطني ، الذي لصدر جريدتي السياسة وصوت السياسة

٥.حزب الشعب واصدر جريدة الوطن

٦.عصبة مكافحة الصهيونية واصدر جريدة العصبة

اجمالا كان الاعلام في العهد الملكي ليبراليا يقلد ما موجود في الغرب وبعدما حاول البعض ، الانجرار باتجاه الشرق الذي كان يغرق في ظلام دامس ، تحول الاعلام الى النقيض من ذلك ، واستأسد على بقية اعلام المنطقة ، ولم يستطع احد تقليده او سير خلفه ، يقيناً ان الصحافة في كل توجهاتها ، وكذلك المذياع وهما اللذان كانا متوفرين آنذاك ، ساروا بطرق حثيثة باتجاه تقليد الغرب ، من اول حكومة انتقالية حكومة عبد الرحمن الگيلاني النقيب عام ١٩٢٠ الى العهد الملكي واول حكومة برئاسة النقيب الى اخر حكومة في ذلك العهد ، عام ١٩٥٨. ([3])

اما في العهد الجمهوري وبعد سقوط الملكية وتأسيس الجمهورية عام١٩٥٨ ازدهرت حركة الصحافة في بادئ الامر ، حيث بلغت في العهد الجمهوري الاول عام ١٩٥٨ -١٩٦٣ مئة وعشرون صحيفة ومجلة فيما يعد نقلة نوعية في تأريخ الصحافة العراقية ، مثلت مختلف الاتجاهات السياسية ولاجتماعية ، وتميزت مدة حكم عبدالكريم قاسم بالتشديد والرقابة على النشر والترويج له بصفته الزعيم الاوحد([4]).

---

(١) خالد حبيب الراوي، من تاريخ الصحافة العراقية، (بغداد: وزارة الثقافة والفنون، بغداد، ١٩٧٨م، ص٣٣.

(٢) خالد حبيب الراوي، تاريخ الصحافة والاعلام في العراق منذ العهد العثماني وحتى حرب الخليج الثانية، ١٨١٠ الى ١٩٩١ م، (بغداد: دار صفحات للدراسات والنشر، ١٩٩٥م)، ص٤٧.

٣ مبدر الويس، الرقابة على الصحافة في النظاميين الراس مالي والاشتراكي دراسة مقارنة، (القاهرة: منشاة المعارف جلال جزي وشركاه ٢٠١٩م)، ص ٢٢٢.

(٤)هاشم احمد نغيمش، واقع الصحافة العراقية بعد احداث ٢٠٠٣، العدد خمسة وخمسون ، مجلة ديالى، سنة ٢٠١٢م، العدد (٢٢) في ٢٠١٢م.

وهذا يمثل حدة الصراع بين السلطة وهيمنتها وحرية الصحافة ، كون الصحافة لها رسالة سامية تقدمها الى الجمهور، وهذا ما يثير حفيظة الحكومة التي تريد السيطرة على الصحافة وفي التأثير في الافراد. [١]

ويعد العهد الجمهور حقبة التبشير بالثورة ومنجزاتها من ن هنا بدأ التبشير ، والتهليل بمنجزات العهد الجديد ،الذي بدأ بالزعيم عبدالكريم قاسم مروراً بعبد السلام عارف ، ومن ثم بعبد الرحمن عارف ، كان لهذ العهد خصوصية تأريخيه في نظم الاعلام واسوب ونهج الحقيقة التاريخية ، كما ان التحفيز ، واضافة التلفاز الى الصحافة والمذياع ، اعطى للحياة طعم خاص ، واستلب الاضواء بعض الشيء من الصحافة والمذياع ،واخذ التلفاز يروج بشكل او باخر الى تقدم الثورة في اعطاء زخم حيوي ، الى المعجزات التي صنعتها الثورة وان كانت بعض المعطيات وهمية ، بسب الاختلاف بين عبدالكريم قاسم وعبدالسلام ومن ثم سقوط الطائرة بعبدالسلام عارف وتنصيب شقيقه عبدالرحمن ، بعد مخاض طويل

وتحول الثورة الى عدة مراحل ، من دعم الشيوعية الى في عهد قاسم وبعد اعدامه ، اعتمد عارف على البعثية ثم الناصرية وبعدها الى مرحلة عارف الثانية ، والتي كانت تمتاز باللامبالاة واللا معنى في قيادة الدولة وادرة دفتها بطريقة عشوائية

في العهد الجمهوري السبعيني لغاية ٢٠٠٣ تعبوي يفرض الايدلوجيا القومية بكل الوسائل

وبعد الفين وثلاثة الان فوضى الديمقراطية وارضاء المحاصصة وتجارة المحتوى

وتأسيساً على ما تقدم ان الاعلام في العهد الملكي الإعلام في العهد الملكي (١٩٢١–١٩٥٨)

خضع الإعلام لقوانين المطبوعات التي سمحت للحكومة بتعطيل الصحف أو إلغائها بحجج مثل "الإخلال بالأمن" أو "المساس بالعرش".

وكانت الرقابة موجودة، لكنها ليست شاملة أو دائمة؛ إذ كانت تُشدَّد في أوقات الأزمات السياسية. معظم الصحف كانت أهلية أو حزبية، وليست مملوكة مباشرة للدولة([٢]).

وان الدولة لم تحتكر الإعلام بالكامل، بل مارست السيطرة عبر القانون والضغط السياسي وان في العهد الملكي كان الإعلام مقيدًا لا موجَّهًا بالكامل. وان السيطرة كانت قانونية وإدارية أكثر منها أمنية مباشرة. وهذا يدل على ان الاعلام في هذه المدة كان مقيدا وغير مقيد للسلطة في تلك الحقبة وهي دليل على الصراع المحتدم بين السلطة والاعلام.

اما في العهد الجمهوري (منذ ١٩٥٨) خصوصا في مرحلة عبد الكريم قاسم (١٩٥٨–١٩٦٣) انه قد أُعلن عن حرية الصحافة، وظهرت صحف متعددة وسرعان ما فُرضت الرقابة بسبب الصراعات السياسية، كما أُغلقت صحف معارضة، وأصبح الإعلام أداة لدعم الثورة.

اما مرحلة الانقلابات وعدم الاستقرار (١٩٦٣–١٩٦٨) الإعلام خاضع كليًا للسلطة العسكرية.

إغلاق الصحف المعارضة، وتبدل الخطاب الإعلامي بتبدل السلطة، وفي مرحلة حزب البعث (١٩٦٨–٢٠٠٣)كان الاعلام أشد المراحل قمعًا: وذلك نتيجة احتكار الدولة للإعلام (صحف، إذاعة، تلفزيون). منع أي إعلام مستقل الإعلام أداة دعائية لتمجيد القيادة والحزب، وفرضت عليه رقابة أمنية صارمة، وعقوبات قاسية بحق الصحفيين[٣].

---

(١) احمد رضى عرابي ،حرية الصحافة بين الاباحة والتجريم في الدستور والقانون والقضاء ، (القاهرة: دار الفكر الجامعي ، ٢٠١٥م)، ص ١٧

(٢) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، (طهران: انتشارات الشريف الرضي- ايران، ٢٠١٨م).

(٣) مليح براهيم صالح شكر، تاريخ الصحافة العراقية في العهدين الملكي والجمهور، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠١٠م).

المبحث الثالث: الدراسة المقارنة بين النظامين الملكي والجمهوري في العراق

١- المقارنة من حيث الشرعية والمشروعية السياسية:

الشرعية في النظام الملكي كانت مستمدة من الدستور ١٩٢٥ والاستفتاء على الملك فيصل الأول، لكنها كانت جزئية، إذ أن القوى الأجنبية والنخبة الحاكمة كان لها تأثير كبير على اتخاذ القرار. بالمقابل، النظام الجمهوري، خاصة بعد ٢٠٠٥، اعتمد على الدستور كقاعدة للشرعية الشعبية المباشرة، مع مؤسسات انتخابية متعددة ومجلس نواب منتخب، والشرعية الجمهورية واجهت تحديات في فترة الحزب الواحد، حيث قلّت فعالية المؤسسات رغم وجود دستور، وهذا يوضح أنّ الشرعية الشكلية يجب أن تترافق مع مشاركة سياسية فعلية ومؤسسات قوية لضمان قبول الشعب.

أولاً- النظام الملكي في العراق (١٩٢١–١٩٥٨) :

١- الشرعية السياسية :

- استمدّ النظام الملكي شرعيته أساساً من الاعتراف الدولي ولا سيما من بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى.
- قامت الملكية على تنصيب الملك فيصل الأول بدعم بريطاني، مع إجراء استفتاء شكلي عام ١٩٢١، ما أضعف عنصر الشرعية الشعبية.
- كانت الشرعية قائمة على مزيج من: الشرعية التقليدية (الأسرة الهاشمية) و الشرعية الدولية ، و ضعف القبول الشعبي الواسع .

٢- المشروعية السياسية :

- استند النظام الملكي إلى دستور ١٩٢٥ الذي أرسى نظامًا ملكيًا دستوريًا برلمانيًا.
- توافرت المشروعية القانونية من خلال:

وجود دستور مكتوب و برلمان منتخب (ولو مع تدخلات السلطة) ومؤسسات دولة قائمة .

ثانيًا- النظام الجمهوري في العراق (منذ ١٩٥٨) :

١- الشرعية السياسية :

- نشأ النظام الجمهوري إثر ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي أسقطت النظام الملكي.
- استمد شرعيته :

الشرعية الثورية : والرفض الشعبي للنظام الملكي ، وتبني شعارات التحرر الوطني والاستقلال.

الشرعية الشعبية : كانت قوية في بدايات العهد الجمهوري، لكنها تآكلت تدريجيًا مع تعاقب الانقلابات.

٢- المشروعية السياسية

- افتقر النظام الجمهوري في مراحله الأولى إلى دستور دائم، واعتمد على دساتير مؤقتة.
- غابت المشروعية الدستورية المستقرة بسبب: تعليق الحياة البرلمانية ، وتركّز السلطة بيد السلطة التنفيذية أو العسكرية ، وتغيّر الأطر الدستورية بتغيّر الأنظمة .
- لاحقاً، وبعد عام ٢٠٠٥، اكتسب النظام الجمهوري قدرًا من المشروعية عبر: دستور ٢٠٠٥ والانتخابات العامة والتعددية السياسية .

٢- المقارنة من حيث الاستقرار السياسي:

من حيث الاستقرار، النظام الملكي شهد تغييرات متكررة في الحكومة، وتأثر بالانتداب البريطاني، مما جعل مؤسساته هشّة في مواجهة الأزمات، بينما النظام الجمهوري شهد فترات من الاستقرار والاضطراب، استقرار نسبي بعد ٢٠٠٣ مع دستور برلماني جديد، مقابل انقلابات وحكم الحزب الواحد في العقود السابقة [١].

أولاً: الاستقرار السياسي في ظل النظام الملكي (١٩٢١–١٩٥٨):

١- اتسم النظام الملكي بدرجة نسبية من الاستقرار السياسي مقارنةً بالمراحل اللاحقة، رغم وجود أزمات واضطرابات.

٢- مظاهر الاستقرار تمثلت في:

- استمرار النظام دون انقطاع لمدة تقارب ٣٧ عاماً.
- وجود مؤسسات دستورية ثابتة (الملك والبرلمان والحكومة).
- انتظام نسبي في تداول الحكومات ضمن الإطار الدستوري.

٣- كان هذا الاستقرار:

- استقراراً شكلياً إلى حدٍّ ما، إذ رافقته تدخلات خارجية، ولا سيما البريطانية.
- قائماً على ضبط أمني أكثر من كونه نابعًا من رضا شعبي واسع.

٤- شهد العهد الملكي:

- حركات احتجاجية وانتفاضات (مثل وثبة كانون ١٩٤٨)
- محاولات انقلابية محدودة، لكنها لم تُسقط النظام إلا في عام ١٩٥٨.

ثانيًا - الاستقرار السياسي في ظل النظام الجمهوري (منذ ١٩٥٨):

١- افتقر النظام الجمهوري في مراحله الأولى إلى الاستقرار السياسي، نتيجة:

- وصوله إلى الحكم عبر ثورة عسكرية.
- غياب تقاليد ديمقراطية راسخة.

٢- تجلّى عدم الاستقرار في:

- تكرار الانقلابات العسكرية (١٩٥٨، ١٩٦٣، ١٩٦٨).
- تغيّر أنماط الحكم وتبدّل القيادات بصورة متسارعة.
- الصراعات السياسية والأيديولوجية الحادة.

٣- في مراحل لاحقة:

---

(١)عزيز قادر الصمانجي، التاريخ السياسي لتركمان العراق، (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٩م)، ص٢٤٣.

تحقق نوع من الاستقرار السلطوي، لكنه كان استقراراً قائماً على تركّز السلطة وليس على التعددية السياسية.

٤- بعد عام ٢٠٠٣:

- شهد العراق شكلاً جديداً من عدم الاستقرار السياسي بسبب الاحتلال، والانقسام المجتمعي، وضعف المؤسسات.

- رغم وجود دستور وانتخابات، بقي الاستقرار السياسي هشّاً.

٣- المقارنة في توزيع السلطات:

توزيع السلطات في النظام الملكي كان غير متوازن، إذ كانت السلطة التنفيذية مركزة في يد الملك، بينما البرلمان كان ضعيف النفوذ ومحدود التمثيل الشعبي، أما النظام الجمهوري، فبفضل الفصل بين الرئاسة والحكومة والبرلمان، تم تحقيق توزيع أفضل للسلطات رغم بعض التدخلات أثناء حكم الحزب الواحد ، وهذا التوزيع في الجمهورية بعد ٢٠٠٣ أدى إلى مؤسسات أكثر مرونة وقدرة على المحاسبة، كما عزز دور القضاء والمجتمع المدني في الرقابة على السلطة. بالمقابل، الملكية حافظت على استقرار نسبي لكنها افتقرت إلى الشفافية والمساءلة الفعلية. [١]. (الموسوي، ٢٠١٣، ص٩٤).

المقارنة من حيث توزيع السلطات

أولاً- توزيع السلطات في ظل النظام الملكي (١٩٢١–١٩٥٨):

١- قام النظام الملكي على أساس مبدأ الفصل بين السلطات وفقًا لدستور ١٩٢٥، مع تبنّي النموذج البرلماني.

٢- تجلّى توزيع السلطات على النحو الآتي:

أ- السلطة التنفيذية : تمثّلت بالملك ومجلس الوزراء.

كان الملك: هو رأس الدولة ، ويتمتع بصلاحيات واسعة (تعيين رئيس الوزراء وحل البرلمان والمصادقة على القوانين).

- رغم الطابع الدستوري، احتفظ الملك بتأثير فعلي كبير في العمل التنفيذي.

ب- السلطة التشريعية:

- تمثّلت بـ مجلس الأمة (مجلس النواب ومجلس الأعيان).
- مجلس النواب منتخب، ومجلس الأعيان معيَّن من قبل الملك.
- كانت السلطة التشريعية قائمة شكليًا، لكنّها خضعت عمليًا لتأثير السلطة التنفيذية.

ج- السلطة القضائية:

- أُقرّ مبدأ استقلال القضاء نظرياً.
- وُجد تنظيم قضائي واضح ومحاكم نظامية.
- إلا أن الاستقلال القضائي كان محدوداً بسبب: تدخل السلطة التنفيذية ، والقوانين الاستثنائية ومحاكم خاصة في بعض الفترات [٢].

---

(١) كاظم الموسوي، العراق: صفحات من التاريخ السياسي، ط٤، (القاهرة: دون تحديد دار النشر، ٢٠١٣م)، ص٩٤.

(٢) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، (بغداد: دار الرافدين، بلا تاريخ)، ص٦٤.

ثانياً- توزيع السلطات في ظل النظام الجمهوري (منذ ١٩٥٨):

١- ابتعد النظام الجمهوري في مراحله الأولى عن مبدأ الفصل بين السلطات.

٢- اتّسم توزيع السلطات بـ التركيز الشديد للسلطة، خاصة بيد السلطة التنفيذية والعسكرية.

أ- السلطة التنفيذية :

- سيطر عليها: مجلس قيادة الثورة و رئيس الجمهورية.
- جمعت السلطة التنفيذية بين: وظائف تنفيذية وتشريعية أحياناً ، نفوذ مباشر على القضاء.
- غابت المساءلة الفعلية.

ب- السلطة التشريعية:

- غابت أو جُمّدت لفترات طويلة.
- أُنيط التشريع بالسلطة التنفيذية عبر: المراسيم وقرارات مجلس قيادة الثورة.
- أُضعف الدور الرقابي للبرلمان أو أُلغي كليًا.

ج- السلطة القضائية:

تراجع استقلال القضاء بسبب: تدخل السلطة التنفيذية وإنشاء محاكم استثنائية وإخضاع القضاء للاعتبارات السياسية .

د- مرحلة ما بعد ٢٠٠٥:

- نصّ دستور ٢٠٠٥ على: الفصل بين السلطات، والتوازن والرقابة المتبادلة[١].
- إلا أن التطبيق العملي شابه: تداخل الصلاحيات ، وضعف المؤسسات ، تأثير القوى السياسية على عمل السلطات [٢].

٤- المشاركة السياسية والأداء المؤسسي:

النظام الملكي وفر نوعاً من المشاركة السياسية عبر البرلمان، لكنها كانت محدودة بالنخبة والسياسات التقييدية. بينما الجمهورية الحديثة، خصوصًا بعد ٢٠٠٥، عززت المشاركة السياسية، عبر الانتخابات العامة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وهذا يشير إلى أن الأداء المؤسسي للنظام الجمهوري أكثر فعالية من الملكي، لكنه واجه تحديات مستمرة في ضبط النفوذ العسكري والسياسي، وتأمين مشاركة جماهيرية واسعة ومستقرة.

أولاً- المشاركة السياسية في ظل النظام الملكي (١٩٢١–١٩٥٨) :

١- كانت المشاركة السياسية محدودة نسبياً، ومحصورة في النخب السياسية والاجتماعية.

٢- تمثلت مظاهر المشاركة في:

- إجراء انتخابات برلمانية دورية، لكنها لم تكن حرة بالكامل.
- وجود أحزاب سياسية وصحافة، مع فرض قيود في فترات متعددة.

٣- قيود المشاركة السياسية:

- تدخل السلطة التنفيذية في العملية الانتخابية.
- هيمنة طبقة سياسية تقليدية (الإقطاع، النخب الحضرية).
- ضعف تمثيل الفئات الشعبية والريفية.

---

(١) هشام عز الدين مجيد، وتميم عماد صادق، مشاركة الكرد في إدارة الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣، (مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات، المجلد ١٣، العدد ٥١، ٢٠٢٤م، ص٣٨.

(٢) محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، (بيروت: المكتبة التاريخية، ٢٠١٥م)، ص٣٨٥.

٤- كانت المشاركة السياسية شكلية في جانب منها، ما أسهم في اتساع الفجوة بين الدولة والمجتمع[١].

ثانيًا: المشاركة السياسية في ظل النظام الجمهوري (منذ ١٩٥٨):

١- في بدايات العهد الجمهوري:

- اتسعت المشاركة السياسية نظريًا عبر الخطاب الثوري.
- أُلغيت القيود الطبقية، وبرز دور الجماهير.

٢- عملياً:

- أُلغيت التعددية الحزبية أو قُيّدت بشدة.
- احتكرت السلطة قوى سياسية أو عسكرية معينة.

٣- في مراحل لاحقة:

- تحولت المشاركة السياسية إلى مشاركة موجهة أو قسرية.
- اقتصرت على أطر تنظيمية تابعة للسلطة.

٤- بعد عام ٢٠٠٥:

- شهد العراق توسعاً في المشاركة السياسية عبر: الانتخابات العامة والتعددية الحزبية.
- إلا أن المشاركة بقيت: متأثرة بالانقسام الطائفي والسياسي ، وضعيفة الفاعلية في التأثير على القرار السياسي

ثالثاً - الأداء المؤسسي في ظل النظام الملكي :

١- اتسم الأداء المؤسسي بدرجة من الانتظام والاستمرارية.

٢- مظاهر ذلك:

- وجود جهاز إداري منظم
- استقرار نسبي في عمل الوزارات
- احترام نسبي للتسلسل المؤسسي

٣- لكن الأداء تأثر سلباً بـالمحسوبية والنفوذ الأجنبي وضعف الرقابة البرلمانية الفعلية.

رابعاً- الأداء المؤسسي في ظل النظام الجمهوري:

١- في المراحل الأولى:

- تراجع الأداء المؤسسي بسبب: كثرة التغييرات السياسية و تدخل الجيش في الإدارة

٢- لاحقاً:

تحقق نوع من الانضباط المؤسسي، لكنه كان مرتبطًا بشخصنة السلطة.

٣- بعد ٢٠٠٣:

عانى الأداء المؤسسي من:

- ضعف التنسيق بين السلطات.
- تضارب الصلاحيات.
- تفشي الفساد الإداري.

٤- رغم وجود هياكل دستورية حديثة، بقي الأداء المؤسسي دون المستوى المطلوب[١].

---

(١)عضيد دوايشة، العراق: تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال، ترجمة سامر طالب، (بيروت: مركز الرافدين للحوار، ٢٠١٩م)، ص٨٧.

٥- النتائج العامة للمقارنة:

- الشرعية: الجمهورية الحديثة تفوق الملكية بعد ٢٠٠٣ بسبب دستور انتخابي ومؤسسات فعالة.
- الاستقرار: الملكية حافظت على استقرار نسبي، الجمهورية الحديثة بعد ٢٠٠٣ استقرت مؤسسياً أكثر من فترات الحزب الواحد.
- توزيع السلطات: أفضل في الجمهورية، مع فصل بين الرئاسة والبرلمان والحكومة.
- المشاركة: محدودة في الملكية موسعة في الجمهورية الحديثة.

❖ النتائج

أظهرت الدراسة أنّ النظامين الملكي والجمهوري في العراق يمثلان تجارب سياسية مختلفة في مدى الشرعية والاستقرار وتوزيع السلطات والمشاركة الشعبية.

١- في النظام الملكي (١٩٢١–١٩٥٨)، كانت الشرعية الشكلية مستمدة من الدستور ١٩٢٥ والاستفتاء على الملك فيصل الأول، لكنها كانت محدودة بفعل النفوذ البريطاني وسيطرة النخبة الحاكمة على القرار السياسي .

٢- الاستقرار السياسي كان نسبياً، إذ حافظت الملكية على وحدة الدولة، لكنها شهدت تغييرات متكررة في الحكومة، ما قلل من فعالية المؤسسات، والمشاركة الشعبية كانت محدودة، حيث اقتصرت على النخبة السياسية والطبقات العليا، دون إشراك واسع لمختلف فئات المجتمع، أما النظام الجمهوري (١٩٥٨–الوقت الحاضر)، فقد شهد تطوراً مؤسساتياً ملحوظاً، خصوصاً بعد ٢٠٠٣ مع دستور ٢٠٠٥ الذي نص على نظام برلماني فاعل وانتخابات عامة، وفصل واضح للسلطات بين الرئاسة والبرلمان والحكومة.

٣- الشرعية في الجمهورية الحديثة أصبحت أكثر استناداً إلى الإرادة الشعبية، رغم التحديات التي واجهت النظام خلال فترة الحزب الواحد والبنى العسكرية المهيمنة قبل ٢٠٠٣، والاستقرار السياسي تحسّن نسبياً بعد ٢٠٠٣ بفضل مؤسسات أقوى، لكن التحديات الأمنية والسياسية بقيت قائمة، المشاركة الشعبية توسعت، إذ أصبحت الانتخابات والأحزاب والمجتمع المدني أدوات فعالة للتأثير في القرار السياسي، مقارنة بالمرحلة الملكية المحدودة المشاركة .

ويُظهر التحليل أنّ الجمع بين استقرار المؤسسات الملكية ومرونة المشاركة الجمهورية يمكن أن يشكل أساساً لنموذج سياسي عراقي مستدام وفعّال.

❖ الخاتمة

خلص البحث إلى أنّ تطور النظم السياسية في العراق يعكس تجربة معقدة بين النظام الملكي (١٩٢١- ١٩٥٨) والنظام الجمهوري (١٩٥٨- الوقت الحاضر)، مع تأثيرات عميقة للعوامل الداخلية والخارجية والشرعية والاستقرار وتوزيع السلطات والمشاركة السياسية، وأظهرت الدراسة أنّ النظام الملكي، رغم تحقيقه بعض الاستقرار النسبي ووحدة الدولة، اعتمد على شرعية شكلية محدودة، وكانت المشاركة الشعبية فيه ضعيفة، فيما ظل البرلمان محدود التأثير تحت سلطة الملك والنفوذ البريطاني.

---

(١) ياسر علي إبراهيم، المؤسسات الرسمية وسياسات الإصلاح الحكومي في العراق بعد العام ٢٠٠٣: دراسة تحليلية، بغداد: مجلة المعهد، جامعة النهرين، العدد ٤، ٢٠٢٣م، ص٥٩.

أما النظام الجمهوري، فقد وفّر إطاراً مؤسساتياً أكثر تنوعاً ومرونة، خصوصاً بعد ٢٠٠٣ مع دستور ٢٠٠٥، الذي رسّخ فصل السلطات ووسّع المشاركة الشعبية من خلال الانتخابات العامة والأحزاب والمجتمع المدني، ومع ذلك، واجه النظام الجمهوري تحديات كبيرة في فترة الحزب الواحد والحكم العسكري، ما أثّر في الاستقرار والشرعية بشكل مؤقت، قبل أن تتعزز المؤسسات بعد التحولات الديمقراطية الأخيرة.

وتشير النتائج إلى أنّ الاستفادة من التجربتين توفّر قاعدة لبناء نموذج سياسي عراقي أكثر فاعلية، يجمع بين استقرار المؤسسات الرمزي الذي ميز الملكية، وبين المشاركة الشعبية ومرونة المؤسسات التي وفرتها الجمهورية الحديثة، كما تؤكد الدراسة أهمية تعزيز استقلالية المؤسسات وضمان توزيع متوازن للسلطات وتوسيع المشاركة الشعبية مع إدارة فعالة للعوامل الداخلية والخارجية لضمان استقرار مستدام.

كما وضّح البحث أنّ فهم التطور السياسي في العراق يتطلب النظر إلى العلاقة بين الشكل الدستوري والتطبيق العملي للسلطة، وأنّ الشرعية والاستقرار والمشاركة هي عناصر أساسية لتقييم أي نظام سياسي، ويمكن أن يشكل البحث مرجعاً لدراسات مستقبلية، تهدف إلى تطوير نموذج سياسي يعزز الديمقراطية، ويحقق استقراراً مؤسسياً دائماً في العراق.

❖ التوصيات

استنادًا إلى نتائج الدراسة المقارنة بين النظام الملكي والنظام الجمهوري في العراق، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية لتعزيز الاستقرار السياسي والشرعية والمشاركة الشعبية، والتي تسهم في بناء نموذج سياسي أكثر فاعلية:

١- تعزيز استقلالية المؤسسات.
٢- توسيع المشاركة الشعبية.
٣- فصل السلطات بشكل أوضح ودون تجاذبات.
٤- إدارة العوامل الداخلية والخارجية.
٥- الاستفادة من التجربتين التاريخيتين الملكية والجمهورية بهدف المزيد من التطوير.
٦- التخطيط الوطني المستدام لإصلاح المؤسسات وتطوير السياسات العامة، مع مراقبة الأداء المؤسسي وضمان آليات مساءلة مستمرة، لتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

❖ المصادر والمراجع:

١) أحمد رضى عرابي، حرية الصحافة بين الإباحة والتجريم في الدستور والقانون والقضاء، (القاهرة: دار الفكر الجامعي، ٢٠١٥م).
٢) بنادي محمد الطاهر، عبد الكريم قاسم ودوره في بناء الدولة العراقية إبان العهد الجمهوري (١٩٥٨–١٩٦٣)، الجزائر: مجلة دفاتر المخبر، جامعة محمد خيضر، المجلد ١٤، العدد ١، ٢٠١٩م.
٣) حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستور المقارن، (بغداد: مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦م).
٤) خالد حبيب الراوي، تاريخ الصحافة والإعلام في العراق منذ العهد العثماني وحتى حرب الخليج الثانية ١٨١٠-١٩٩١م، (بغداد: دار صفحات للدراسات والنشر، ١٩٩٥م).

٥) خالد حبيب الراوي، من تاريخ الصحافة العراقية، (بغداد: وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٨م).
٦) سالم هاشم عباس أبو دله، السياسة الداخلية لحكومة عبد الكريم قاسم (١٩٥٨–١٩٦٣)، مجلة جامعة أهل البيت، العدد ٣٤، د.ت.
٧) عادل ثابت، النظم السياسية، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٧م).
٨) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، (بغداد: دار الرافدين، د.ت).
٩) عضيد دوايشة، العراق: تاريخ سياسي من الاستقلال إلى الاحتلال، ترجمة سامر طالب، (بيروت: مركز الرافدين للحوار، ٢٠١٩م).
١٠) عزيز قادر الصمانجي، التاريخ السياسي لتركمان العراق، (بيروت: دار الساقي، ١٩٩٩م).
١١) فائق بطي، صحافة العراق: تاريخها وكفاح أجيالها، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٦٨م).
١٢) فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، (بغداد: مكتبة آفاق عربية، د.ت).
١٣) قحطان حميد كاظم العنبكي، تاريخ العراق السياسي المعاصر ١٩١٤–١٩٦٨م، (ديالى: جامعة ديالى، ٢٠١٦م).
١٤) كاظم الموسوي، العراق: صفحات من التاريخ السياسي، ط٤، (القاهرة: د.ن، ٢٠١٣م.(
١٥) مبدر الويس، الرقابة على الصحافة في النظامين الرأسمالي والاشتراكي: دراسة مقارنة، (القاهرة: منشأة المعارف، ٢٠١٩م).
١٦) مجيد خدوري، العراق الجمهوري، (طهران: منشورات الشريف الرضي، ٢٠١٨م).
١٧) محمد صفي الدين خربوش، مقدمة في النظم السياسية، (د.ت)، متاح على : https://arabicpdfs.com.
١٨) محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، (بيروت: المكتبة التاريخية، ٢٠١٥م).
١٩) محمد مظفر الأدهمي، العراق: تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠–١٩٣٢، (بغداد: مكتبة الذاكرة، ٢٠٠٩م).
٢٠) مليح إبراهيم صالح شكر، تاريخ الصحافة العراقية في العهدين الملكي والجمهوري، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠١٠م).
٢١) هاشم أحمد نغيمش، واقع الصحافة العراقية بعد أحداث ٢٠٠٣، مجلة ديالى، العدد ٥٥، ٢٠١٢م.
٢٢) هشام عز الدين مجيد وتميم عماد صادق، مشاركة الكرد في إدارة الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣، مجلة حمورابي للدراسات، المجلد ١٣، العدد ٥١، ٢٠٢٤م.
٢٣) ياسر علي إبراهيم، المؤسسات الرسمية وسياسات الإصلاح الحكومي في العراق بعد العام ٢٠٠٣: دراسة تحليلية، بغداد: مجلة المعهد، جامعة النهرين، العدد ٤، ٢٠٢٣م.

❖ **List of Sources and References (English Translation)**

1) Ahmed Reda Orabi, Press Freedom between Permissibility and Criminalization in the Constitution, Law, and Judiciary, (Cairo: Dar Al-Fikr Al-Jamai, 2015).

2) Aziz Qadir Al-Samanji, The Political History of the Turkmens of Iraq, (Beirut: Dar Al-Saqi, 1999).

3) Banadi Mohammed Al-Tahir, Abdel Karim Qassem and his role in building the Iraqi state during the Republican era (1958–1963), Algeria: Dafater Al-Mokhbar Journal, Mohamed Khider University, Vol. 14, No. 1, 2019.

4) Fadhil Hussein, The Fall of the Monarchy in Iraq, (Baghdad: Afaq Arabiya Library, n.d.).

5) Faik Butti, Iraq's Press: Its History and the Struggle of its Generations, (Baghdad: Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiya, 1968).

6) Hassan Mohammed Shafiq Al-Ani, Political Systems and Comparative Constitution, (Baghdad: Baghdad University Press, 1986).

7) Hashim Ahmed Ngimesh, The Reality of the Iraqi Press after the Events of 2003, Diyala Journal, No. 55, 2012.

8) Hisham Izz al-Din Majid and Tamim Imad Sadiq, Kurdish Participation in Managing the Iraqi State after 2003, Hammurabi Journal for Studies, Vol. 13, No. 51, 2024.

9) Kadhim Al-Musawi, Iraq: Pages from Political History, 4th ed., (Cairo: n.p., 2013).

10) Kahtan Hamid Kadhim Al-Anbaki, Contemporary Political History of Iraq 1914–1968, (Diyala: University of Diyala, 2016).

11) Khalid Habib Al-Rawi, History of the Press and Media in Iraq from the Ottoman Era to the Second Gulf War 1810-1991, (Baghdad: Dar Safahat for Studies and Publishing, 1995).

12) Khalid Habib Al-Rawi, From the History of the Iraqi Press, (Baghdad: Ministry of Culture and Arts, 1978).

13) Majid Khadduri, Republican Iraq, (Tehran: Al-Sharif Al-Radi Publications, 2018).

14) Malih Ibrahim Salih Shukr, History of the Iraqi Press in the Monarchical and Republican Eras, (Beirut: Arab Cultural Center, 2010).

15) Mobder Al-Ways, Censorship of the Press in Capitalist and Socialist Systems: A Comparative Study, (Cairo: Manshat Al-Maaref, 2019).
16) Mohammed Safi al-Din Kharbush, Introduction to Political Systems, (n.d.), Available at: https://arabicpdfs.com.
17) Mohammed Suhail Takkoush, Modern and Contemporary History of Iraq, (Beirut: Al-Maktaba Al-Tarikhiya, 2015).
18) Mohammed Mudhaffar Al-Adhami, Iraq: Establishing the Monarchy and its Parliamentary Experience under the British Mandate 1920–1932, (Baghdad: Al-Dhakira Library, 2009).
19) Odied Dawisha, Iraq: A Political History from Independence to Occupation, translated by Samer Talib, (Beirut: Rafidain Center for Dialogue, 2019).
20) Salem Hashim Abbas Abu Dalla, The Internal Policy of Abdel Karim Qassem's Government (1958–1963), Ahl al-Bayt University Journal, No. 34, n.d.
21) Adel Thabit, Political Systems, (Alexandria: Dar Al-Jame'a Al-Jadida, 2007).
22) Abdul-Razzaq Al-Hasani, Modern Political History of Iraq, (Baghdad: Dar Al-Rafidain, n.d.).
23) Yasser Ali Ibrahim, Official Institutions and Government Reform Policies in Iraq after 2003: An Analytical Study, Baghdad: Al-Ma'had Journal, Al-Nahrain University, No. 4, 2023.